تغيير الدينار : استجابة لظروف البيئة العراقية
(دراسة لتطبيق أنموذج Mosley على العراق)

أ.د .عبدالحسين جليل الغالبي*

المستخلص

إن تغيير العملة Redenomination هي العملية التي تحل فيها عملة نقدية جديدة محل عملة قديمة بنسبة استبدال محددة وتتم بإزالة أصفار العملة القديمة أو تحريك المراتب العشرية نحو اليسار , ولا تقتصر عملية تغيير العملة على حذف الاصفار فحسب بل يمكن أن تتم بإضافة عدد من الاصفار أو تحريك المراتب العشرية للعملة نحو اليمين ولكن الحالة السائدة إبان الخمسين سنة الماضية في اغلب البلدان هي الحالة الأولى بسبب ظروف التضخم المفرط التي تمر بها وتملي عليها إضافة الاصفار لعملاتها الأمر الذي يدفعها نحو التخلص من هذه الاصفار في نهاية المطاف .

ولقد دأبت الدراسات والبحوث التي تركز على عملية تغيير العملة وحذف الاصفار على موازنة الكلف والمنافع Cost-Benefit الناجمة عنها لاتخاذ التوصية المناسبة بالتبديل من عدمه , ولكن النموذج الذي صممه L. Mosley من جامعة North Carolina لم يتوقف عند ذلك بل وضع سبعة معايير بناها استنادا على دراسة شملت أكثر من ستين حالة تغيير عملة , تشمل تلك المعايير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد موضع الدراسة وفي ضوء النتائج التي يتمخض عنها تطبيق تلك المعايير يتوضح بشكل دقيق مدى ملاءمة تغيير العملة لظروف البلد المعني من عدمه.

وعند تطبيق هذه المعايير على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعراق تبين أنها تصب جميعا باتجاه تغيير العملة في الوقت الحاضر بحذف ثلاثة أصفار منها فضلا عن أن دراسة الكلف والمنافع تؤكد الاتجاه نفسه .

واستنادا إلى نتائج تطبيق أنموذج Mosley فان التوصية التي خرج بها البحث للسلطة النقدية والحكومة العراقية هي إصدار عملة جديدة باسم (الدينار الجديد) لتحل محل (الدينار) الحالي بنسبة استبدال تعادل (1دينار جديد=1000دينار) , وبمدة استبدال لا تقل عن سنة تسير فيها العملتان معا , تبدأ مطلع العام الجديد (2013) وتنتهي على الأقل في نهايته.

Abstract

Redenomination is the process of replacing a currency with a new one in specific replacing rate. This process can be achieved by removing zeros or moving the mattress decimal to the left. The studies and researches that focus on redenomination used the Cost-Benefit principal to take decisions about it, but the model that designed by L. Mosley puts seven criteria based on a study of more than sixty processes of redenomination. Those criteria included economic, social and political conditions of the studied countries and in the light of the studies outcome after applying the seven criteria; it will be very clear how appropriate and accurate the denomination fit to the conditions of the selected country.

* عضو هيئة تدريس/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

In applying these criteria to the economic, social and political environment of Iraq, they all fall in the direction of redenomination by deleting three zeros; in addition, the study of cost-benefit principal also confirms the same direction.

According to the results of the research; the recommendation that came out for the monetary authority and government is to issue a new currency named (New Dinar) to replace the current one in replacing rate (1 new Dinar = 1000 Dinars). The duration of the replacing process will be one year at least, during which the two currencies will be in use together. The redenomination process will start in January 2013 and continue to the end of the mentioned year.

المقدمة

إن عملية تغيير العملة وحذف الاصفار منها ما هي إلا إعادة تعيير أو تدريج **Recalibration** ولا يعني أبدا رفعا لقيمتها **Appreciation** وإضافة الاصفار ليس تخفيضا **Devaluation** لقيمة العملة ، فالعمليتان الأخيرتان لهما آثار اقتصادية بينما العملية الأولى لا توجد لها آثار اقتصادية حقيقية لأن التغيير لن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الذي هو المعيار الذي يستخدم لقياس إنتاج السلع والخدمات في البلد.

و إن تغيير العملة **Redenomination** هي العملية التي تحل فيها عملة نقدية جديدة محل عملة قديمة بنسبة استبدال محددة وتتم بإزالة أصفار العملة القديمة أو تحريك المراتب العشرية نحو اليسار , ولا تقتصر عملية تغيير العملة على حذف الاصفار فحسب بل يمكن أن تتم بإضافة عدد من الاصفار أو تحريك المراتب العشرية للعملة نحو اليمين ولكن الحالة السائدة إبان الخمسين سنة الماضية في اغلب البلدان هي الحالة الأولى بسبب ظروف التضخم المفرط التي تمر بها وتملي عليها إضافة الاصفار لعملاتها الأمر الذي يدفعها نحو التخلص من هذه الاصفار في نهاية المطاف .

ولقد دأبت الدراسات والبحوث التي تركز على عملية تغيير العملة وحذف الاصفار على موازنة الكلف والمنافع **Cost-Benefit** الناجمة عنها لاتخاذ التوصية المناسبة بالتبديل من عدمه , ولكن الأنموذج الذي صممه **L. Mosley** من جامعة **North Carolina** لم يتوقف عند ذلك بل وضع سبعة معايير بناها استنادا على دراسة شملت أكثر من ستين حالة تغيير عملة , تشمل تلك المعايير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد موضع الدراسة وفي ضوء النتائج التي يتمخض عنها تطبيق تلك المعايير يتوضح بشكل دقيق مدى ملاءمة تغيير العملة لظروف البلد المعني من عدمه.

لذا فان هذه الدارسة تركز على مشكلة مهمة وهي تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في التأثير على اتخاذ القرار في عملية تغيير العملة بحذف الاصفار منها. وانطلاقا من هذه المشكلة تتحرك الدراسة نحو مسعاها في النظر الى هدف محدد يسعى الى تشخيص دقة القرار في عملية الاستبدال في ظل تداخل العوامل المختلفة المشار إليها. وتنتهي الدراسة الى اختبار فرضية مؤداها (إن الدينار العراقي بحاجة الى تغيير وحذف الاصفار منه في الوقت الحاضر بوجود المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتنفيذ العملية)

ولقد اشتملت الدراسة على خمسة مباحث تطلبها التحليل الدقيق للموضوع فكان المبحث الأول قد تركز على مفهوم تغيير العملة وأهدافها و المبحث الثاني على المنافع و الكلف المترتبة على تغيير العملة والمبحث الثالث استعرض بشكل موجز بعض التجارب العالمية أما المبحث الرابع فكان محور الحديث فيه يدور حول تطبيق نموذج Mosley على البيئة العراقية والمبحث الخامس ناقش تغيير الدينار و الآراء المعارضة والمتحفظة وانتهت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول، مفهوم تغيير العملة وأهدافها

أولا ـ المفهوم

إن تغيير العملة Redenomination هي العملية التي تحل فيها عملة نقدية جديدة محل عملة قديمة بنسبة استبدال محددة وتتم بإزالة أصفار العملة القديمة أو تحريك المراتب العشرية نحو اليسار[i] , ولا تقتصر عملية تغيير العملة على حذف الاصفار فحسب بل يمكن أن تتم بإضافة عدد من الاصفار[ii] أو تحريك المراتب العشرية للعملة نحو اليمين كما في جنوب إفريقيا 1961 ونيوزيلاند 1967 وفيجي 1969 وغامبيا 1971 وملاوي 1971 ونيجيريا 1973[iii] . ولكن الحالة السائدة إبان الخمسين سنة الماضية في اغلب البلدان هي الحالة الأولى بسبب ظروف التضخم المفرط التي تمر بها وتملي عليها إضافة الاصفار لعملاتها الأمر الذي يدفعها نحو التخلص من هذه الاصفار في نهاية المطاف .

وعملية تغيير العملة لا تقف عند حدود حذف الاصفار بل تمتد الى تغيير اسم العملة جزئيا أو كليا فالتغيير الجزئي يتم بإضافة كلمة الى الاسم القديم كما حصل لليرة التركية عند تغييرها إذ سميت الليرة الجديدة و النايرة النايجيرية سميت النايرة الجديدة ، والبوليفار الفنزويلي الذي

سمي بعد التغيير باسم البوليفار القوي والمارك الالماني الذي استبدل بالرنتنمارك ثم بالرايخ مارك ومن ثم اعيدت تسميته الى المارك عام 1948 ، أما التغيير الكلي للاسم فقد حصل في دول الاتحاد الأوربي التي غيرت أسماء عملاتها الى اليورو والسودان من الجنيه الى الدينار ومنه الى الجنيه ثانية ...وغيرها.

وهنا لابد من ملاحظة أن تغيير العملة يجب أن لا يتداخل أو يساء فهمه على انه رفع لقيمة العملة Revaluation فتغيير العملة كما ذكرنا آنفا هو حذف الاصفار منها وتبقى بنفس القيمة بعد إجراء التغيير بينما يزيد رفع القيمة بعد إجرائه من قيمة العملة على المستوى الداخلي والخارجي بدون أي تغيير يلحق بها[iv] .

ثانيا- أهداف تغيير العملة

هناك العديد من الأهداف التي يمكن تحقيقها من إجراء عملية تغيير العملة ولا سيما حذف الاصفار وكما يأتي[v] :

1- إعادة قيمة العملة في وقت قصير .
2- تعزيز الثقة بالعملة في الداخل والخارج وإعادة المكانة الإقليمية والدولية للعملة .
3- تسهيل عملية تحويل العملة الى العملات الأخرى .
4- قلب اتجاه إحلال العملة من العملات الأجنبية الى العملات المحلية
5- استبعاد الأوراق النقدية العالية الأرقام والقليلة القيمة .
6- تخفيض تكاليف إنتاج العملة وتوزيعها والتعامل بها .
7- إعادة استخدام المسكوكات النقدية .
8- وضع مثبت Anchor للتوقعات التضخمية .
9- إصلاح نظام إدارة العملة وإعادة بناء هيكل فئاتها .

ثالثا-الآثار الاقتصادية :-

إن عملية تغيير العملة وحذف الاصفار منها ما هي إلا إعادة تعيير أو تدريج Recalibration ولا يعني أبدا رفعا لقيمتها Appreciation وإضافة الاصفار ليس تخفيضا Devaluation لقيمة العملة ، فالعمليتان الأخيرتان لهما آثار اقتصادية بينما العملية الأولى لا توجد لها آثار اقتصادية حقيقية لأن التغيير لن يزيد الناتج المحلي الإجمالي الذي هو المعيار الذي يستخدم لقياس إنتاج السلع والخدمات في البلد . وكذلك فأن تغيير العملة لا يؤثر على الإنتاجية Productivity لأن العوامل الرئيسة التي تحكمها هي الموارد والتكنولوجيا والمؤسسات والتي لا تتأثر بتغيير العملة . فضلا عن إن هذا التغيير لا يؤثر على القوة الشرائية للنقود ، لأن القوة تأتي للعملة من زيادة الطلب عليها مقابل العرض النقدي وطالما إن القوة الشرائية لا تتغير فأن الطلب على العملة لا يتغير وكذلك فأن العرض النقدي لا يتغير لأن حذف الاصفار لا يخول المؤسسات النقدية والبنك المركزي بصفته السلطة المسؤولة عن الإصدار بطبع المزيد من النقود وضخها في الاقتصاد بل انه مقيد بما موجود من نقد في عملية الاستبدال . أما القطاع الخارجي فأن وضعه لن يتأثر أيضا إذ إن أثمان الصادرات ستستمر نفسها دون تغيير والمدفوعات المنفقة على الاستيردات لا تتأثر لأن التبادل الخارجي يتم بالصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية الذي يبقى دون تغيير لأن القوة الشرائية للعملة لا تتغير . وعليه فأن الأثر الاقتصادي المباشر على الاقتصاد الجزئي والكلي سيكون صفرا إذ إن الطلب والعرض من السلع والخدمات لا يتغير وكذلك الاستثمار الصافي والإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات والاستهلاك لن يصيبها أي تغيير . أما أسواق المال فلا اثر اقتصادي يمكن تلمسه على متغيراتها فأسعار الأصول تبقى محددة في السوقين الأولي والثانوي سوى إنها تنخفض لتعكس الهيكل الجديد بعد حذف الاصفار ، لأن القيمة الاسمية للنقود المستخدمة لتملك الأصول سيتم تعديلها في ضوء ذلك وان الأثر النهائي سيكون صفرا ، مما يجعل رسملة السوق والتداول والقيمة التجارية ومؤشرات السوق الأخرى تخضع لنفس الآلية بحذف نفس عدد الاصفار .

أما الأثر غير المباشر والذي يمكن تحسسه على المدى الطويل سيعمل على تشجيع تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل لأن المستثمرين الأجانب سيضعون ثقة اكبر في مناخ الاستثمار

الذي سيتحسن مع الزمن في القطر ويندفعون لإدخال أموالهم في الأسواق المالية المحلية بانتظار عوائد اكبر منطلقين من افتراض أساسي يتمحور حول انخفاض التضخم وتحسن سياسات الاقتصاد الكلي وهذا يعتمد أيضا على إمكانيات الحكومة في ترسيخ الأثر النهائي على المدى البعيد .

المبحث الثاني، منافع وكلف تغيير العملة

أولا- منافع تغيير العملة،

تحقق عملية تغيير العملة وحذف الاصفار فوائد متعددة يمكن إيجازها بالاتي[vii] :-

1- إن تغيير العملة يقود نحو كفاءة أكثر للعملة المحلية بتقليل عدد الاصفار إذ أن الوجود المبالغ به لهذه الاصفار يضخم حجم التعاملات لتصحيح بالملايين والمليارات والترليونات وربما أكثر بدل الآلاف والملايين مما يعقد العمليات المحاسبية ويولد ضغوطا على المحاسبين وعلى المتعاملين بشكل عام لذا فانه سيحدث بعد تغير العملة تخفيضاً جدياً في حجم المعاملات وتعزيز لكفاءتها إذ انه سيتم التعامل بكمية اقل من النقود, مما يسهل على جميع الأطراف التعامل بها ولاسيما المحاسبين منهم.

2- تخفيض التكاليف الإجمالية لإنتاج وتوزيع الأوراق والمسكوكات النقدية على المدى المتوسط والبعيد فبعد إن كان الاستخدام مقصورا على الأوراق النقدية ذات القيمة القليلة والأرقام العالية دون ذكر للمسكوكات أضحى استخدام المسكوكات في المعاملات الصغيرة والأوراق النقدية العالية القيمة في المعاملات المتوسطة والكبيرة هو السائد مما يقلل كثيرا من كلف الاستبدال لتعويض المستهلك والتالف من الأوراق النقدية على المدى البعيد فضلا عن أن استخدام المسكوكات يزيد كفاءة الأوراق النقدية ويحسن نوع الأوراق في التداول .

3- تغيير العملة يؤدي الى تخفيض كلف الحجم الكبير للمعاملات والناجم عن عمليات العد والفرز والتدوين في السجلات المحاسبية قبل تغير العملة فضلا عن تخفيض مخاطر السرقة وكلف الحمل والنقل كما حصل في ألمانيا عام 1923 إذ إن الناس كانوا يحملون النقود في حقائب وعربات للأسواق والمصارف .

4- تغيير العملة يخفض من ظاهرة الخداع النقدية التي يعاني منها الناس بوجود عدد كبير من الاصفار والتي تدفع نحو توليد الضغوط التضخمية .

5- إن تغيير العملة يؤشر للمجتمع المحلي والأسواق الدولية بان الحكومة جادة في إزالة التضخم وان الاقتصاد ينزع نحو بداية جديدة خالية من التضخم الجامح ومن اختلال التوازن الكلي ومن السياسات الاقتصادية الفاشلة .

6- تغيير العملة يقود الى ثقة أكبر في النقد المحلي ومصداقيته أعلى فعندما يكون هناك عدد كبير من الاصفار يفقد الناس ثقتهم في العملة المحلية , وبعض الناس ولاسيما الأغنياء منهم وذوي المعاملات التجارية في أسواق الجملة والمستوردين والمصدرين سيستبدلون العملة المحلية الضعيفة في محافظهم بعملات دولية أكثر استقرارا كالدولار و اليورو مما يعمق ظاهرة الدولرة Dollarization في الاقتصاد المحلي والتي تضعف السلطة النقدية وتقلل من فاعلية السياسة النقدية.وبعد تغيير العملة فإن مؤسسات الأعمال و الإفراد سيفضلون العملة المحلية والتي ستكتسب الثقة والمصداقية من جديد مما يعزز فاعلية السياسة النقدية ويؤكد النفوذ النقدي للسلطة النقدية .

7- تسهيل استخدام مكائن الدفع الآلي (Vendor Machines) لمختلف الخدمات والتي فقدت أهميتها بسبب عدم وجود المسكوكات في التداول لانخفاض قيمتها بشكل كبير فلم تعد مجزية عند استخدامها لتشغيل هذه المكائن في مواقف السيارات أو الهواتف العمومية أو ثلاجات البيع الأوتوماتيكي .... الخ.

8- تبسيط السجلات المحاسبية وتسهيل الأعمال المصرفية والمالية وتقليل الكلف التي كانت تترتب على التعقيدات الناجمة عن تزايد الاصفار وضخامة أرقام المعاملات ، الى جانب تسهيل المعاملات التي تجري بالصرف الأجنبي بتخفيض سعر الصرف بنفس عدد الاصفار المحذوفة وتسهيل استخدام السياح للعملة المحلية بدل الصرف الأجنبي .

ثانيا ـ الكلف والمخاطر ـ

تنطوي عملية استبدال العملة على مجموعة من الكلف والمخاطر والتي لابد من تحملها وان كان البعض منها بالنتيجة النهائية يعد اقل تكلفة واقل خطرا مما لو بقيت العملة على حالها دون تغيير، وفيما يأتي نسلط الضوء عليها مع مناقشة لكل منها وتقديم الحلول التي تقلل الكلف والمخاطر الناجمة عنها[viii] :-

1- تكاليف طباعة أوراق العملة الجديدة و مسكوكاتها: ويمكن مناقشة بند التكاليف هذا باتجاهين الأول إن هذه التكلفة يمكن أن تعوض على المدى البعيد بانخفاض عدد الأوراق النقدية التي سيتم طبعها في المستقبل بسبب كثافة استعمال المسكوكات والتي عادة ما يكون عمرها وكفاءة استخدامها أكثر بكثير من النقود الورقية . والثاني هو إن العملة القديمة لو لم يتم استبدالها ستكون تكاليف طبع التالف منها وتعويضه مقارب الى تكاليف طبع العملة الجديدة ، وعليه فأن هذا البند من التكاليف لا يمكن تلافيه بل لابد من تحمله محاسبيا ولكن النظرة الاقتصادية له كما بينا تكون أكثر تفاؤلا بالنظر إليها من زاوية الفرصة البديلة.

2- تكاليف إتلاف Disposing العملات القديمة المستبدلة : وهي عادة ما تكون قليلة ولكن الخطر الأكثر أهمية هو احتمال إعادة هذه الأوراق النقدية الى التداول ثانية وقد سجلت مثل هذه الحالات في بعض البلدان التي غيرت عملاتها إذ تم تسريب كميات منها الى التداول وإعادة استبدالها ثانية من قبل الأشخاص الرسميين الذين يتحملون مسؤولية الإتلاف وهذه العملية لو تفشت ستقود الى التضخم ، لذا فإن على السلطات المصرفية التأكد تماما من أن الأوراق المسحوبة لن ترجع الى التداول .

3- تكاليف التعليم والتثقيف والإعلان عن تغيير العملة للمواطنين ولا سيما في المناطق الريفية بسبب قلة وسائل الاتصال والقنوات والمطبوعات والمستوى التعليمي المنخفض هناك . وهذا البند من التكاليف يعد أمرا ضروريا ولكن يجب أن يكون واقعيا .

4- تكاليف الوقت الضائع في الانتظار في المصارف لاستبدال العملات وتكاليف تغيير السجلات والقيود المحاسبية وتكاليف تغيير البرامج الجاهزة Software والتكاليف الإدارية وقوائم الاختيارات Menu والتي تتضمن تغيير الأسعار في البطاقات ودفاتر الإيصالات والنماذج

المحاسبية الجاهزة وتكاليف تغيير التعليمات والقوانين ...وغيرها . ويمكن التقليل من هذه التكاليف بجعل مدة الاستبدال أطول بحيث تجري بشكل تلقائي .

5- مخاطر الاضطراب في آلية الأسعار والضغوط التضخمية قصيرة الأجل الناجمة عن اثر الإعلان Announcement Effect والذي يمكن تقليصه بفاعلية التثقيف والإعلان فضلا عن سياسات مكافحة التضخم مثل تأمين المنتجات النفطية واستقرار أسعارها وزيادة الخدمات الحكومية الأخرى كالكهرباء والأمن ... الخ

6- قد تقود مخاطر اللايقين وعدم التأكد الملازمة للتغييرات الكبرى في السياسات الاقتصادية في الدول النامية الى زيادة المضاربة وهروب رأس المال والانخفاض في الحوالات الأجنبية وزيادة مخاطر الكره والنفور من العملة الجديدة .

7- الكلف والمخاطر الناجمة عن عودة الاصفار مرة أخرى بسبب التضخم .

8- مخاطر عمليات الاحتيال عند عملية الاستبدال وعمليات السطو المسلح وعمليات طبع الأوراق النقدية الجديدة المزورة والغش والخداع.

9- الأثر النفسي الناجم عن انخفاض حجم الدخل نتيجة حذف الاصفار .

المبحث الثالث: تغيير العملة في بعض التجارب العالمية

1- ألمانيا:لعب التضخم الجامح دوراً كبيراً في رفع الأسعار الى مستويات لم يعرفها التأريخ من قبل إذ عمدت الدولة الى تمويل نفقاتها العامة عن طريق الأوراق النقدية (المارك الورقي) مما أدى الى تطور الموجات التضخمية من يوم لآخر ومن ساعة الى أخرى بقوة شديدة.ولجأت الحكومة الألمانية في عام 1923 الى إصدار عملة جديدة هي الرنتنمارك Rentenmark الذي يعادل ألف مليار(1000000000000) مارك ورقي وفي العام التالي أصدرت الحكومة عملة جديدة أسمتها الرايخ مارك Reich mark لتحل محل الرنتنمارك واحدة بواحدة ولكن الفارق هو أن الثاني لم يكن قابلا للصرف بالذهب في حين أن الرايخ مارك يتميز بهذه الميزة وتم سحب الرنتنمارك من التداول[ix]. وفي عام 1948 أعيد إصدار المارك ليحل محل الرايخ مارك واستمر التعامل حتى عام 2002 عندما

صدر اليورو الذي يعادل 1.95583 مارك والذي يعد رابع اكبر عملة احتياط دولية[x].وكانت ألمانيا في مقدمة الدول القائدة للاتحاد الأوربي.

2- بوليفيا[xi] :تتميز بوليفيا تاريخيا بانقلابات سياسية متعددة وانهيارات اقتصادية خلال القرن الماضي فخلال ستينيات القرن و ما سبقها كانت العملة السائدة في بوليفيا هي البوليفيانو Boliviano وفي عام 1963 استبدلت العملة وتم تغيير اسمها كليا الى البيزو Peso بمعدل استبدال (1000) بوليفيانو مقابل البيزو وكان ذلك بسبب انخفاض قيمة البوليفيانو.واستمر التضخم تدريجياً بالتصاعد حيث كان سعر صرف الدولار عام 1963 يساوي 11.6 بيزو وعام 1972 وصل الى 20 بيزو. وعام 1979 بلغ 25 بيزو,ولكن الانهيار الاقتصادي واصل حركته التنازلية السريعة إذ وصل سعر صرف الدولار الواحد الى مليون بيزو 1985 ثم الى 2.2 مليون بيزو عام 1986 وبعد إجراء إصلاحات اقتصادية استقر سعر الصرف عند 1.8- 1.9 مليون بيزو وفي نفس العام تم إصدار العملة الجديدة باسمها القديم أي استبدال كل (1000000) بيزو بوحدة واحدة من العملة الجديدة التي تدعى(بوليفيانو Boliviano).

3- السودان[xii]:إن الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها السودان وظروف التضخم التي مرت بها البلاد والصراعات الأهلية والانقلابات كانت من العوامل الرئيسة في الدفع نحو تغيير العملة السودانية التي صدرت لأول مرة عام 1957 باسم الجنية والذي استمر في التداول حتى عام 1991 إذ تم استبدال العملة وتغيير اسمها الى الدينار بحيث أن كل دينار يعادل عشرة جنيهات.وفي عام 2006 وبناءا على الاتفاقات السياسية بين الحركات السياسية السودانية تبنى بنك السودان المركزي برنامجا لإصدار عملة جديدة أثناء الفترة الانتقالية تحت اسم الجنيه ليحل محل الدينار بنسبة تبادل (1جنيه يعادل 100 دينار) ويلاحظ ن القانون السوداني وضع مجموعة من الضوابط ليعكسها تصميم العملة فضلا عن تحديده لمجموعة من المحاذير التي يجب تفادي ظهورها في التصميم كالوجوه البشرية والرموز الدينية وإشارات لحالات الحرب والصراع والرموز العرقية.

4- تركيا[xiii] :يذكر Ivan Watson إن الضخم المضطرد و المتسارع لسنوات متتالية جعل من كل شخص في تركيا مليونيرا على الرغم من أن اغلبهم فقراء في حقيقة الأمر لان

ركوب التاكسي في اسطنبول قد يكلف ملايين الليرات فمثلا التحرك فيه لمدة (10) دقائق نحو وسط المدينة يكلف (10) مليون ليرة . الأمر الذي دفع الحكومة التركية نحو تغيير عملتها بإصدار الليرة التركية الجديدة (New Lira) التي تعادل مليون ليرة أي بحذف ستة أصفار منها وبدأ تداول العملة الجديدة في مطلع عام 2005 واستمرت العملتين معا لمدة سنة حيث كان يوم 2005/12/31 آخر يوم من قبول الليرة لتبقى الليرة الجديدة وحدها في التداول وكانت فكرة التسعير المزدوج Dual Pricing سائدة خلال عام 2005والتي سهلت عملية الاستبدال وجعلت الأسعار أكثر وضوحا لأفراد المجتمع واستمرت الليرة الجديدة في التداول حتى نهاية عام 2009حيث أصدرت تركيا عملة جديدة أبقت فيها على اسم الليرة(Lira) فقط وحذفت كلمة الجديدة منها دون تغيير في الاصفار إذ تم الاستبدال (الليرة =الليرة الجديدة) وبالتالي رجعت العملة التركية الى اسمها المتعارف عليه وهو الليرة.

5- فنزويلا[xiv]:توجت فنزويلا إصلاحاتها الاقتصادية التي استمرت منذ عام 1998ولما يقرب من عشرة سنوات بإعلان رئيسها شافيز عزمه على شطب ثلاثة أصفار من عملة بلاده (البوليفار)بعد إن كانت فنزويلا قد وضعت قيوداً صارمة على الصرف الأجنبي وتداوله وحددت جهة حكومية واحدة لتكون مسؤولة عن بيع الدولار بسعر رسمي يبلغ (1589) بوليفار للدولار الواحد , فضلاً عن وضعها القيود الصارمة أيضا على خروج رؤوس الأموال وكانت فنزويلا تهدف من وراء هذه الإجراءات وغيرها الى الحد من التضخم ومحاربته ووقف هروب رؤوس الأموال وتحسين القدرات الوطنية للادخار وعليه فقد شرعت بتغير عملتها وإصدار عمله جديدة تحمل اسم البوليفار القوي بنسبة استبدال تساوي {1بوليفار قوي =1000بوليفار}واستمرت العملتان معا لمدة ستة أشهر بوصفها فتره انتقاليه استمر بعدها البوليفار القوي وحده في التداول .واقترن هذا الإجراء إضافة الى الإصلاحات الاقتصادية المستمرة بإصلاحات سياسية تضفي على الصورة العامة للبلد طابع الاستقرار.

6- غانا[xv]:تقويم تجربة تغيير السيدي الغاني بعد سنتين: شرعت غانا بتغير عملتها السيدي Cedi إلى السيدي الجديد New Cedi في تموز 2007 بحذف أربعة أصفار إذ يعادل

(1سيدي جديد =10000سيدي) وتم تغيير العملة بنجاح . ولقد أجرى قسم البحوث في بنك غانا تقويما لهذه العملية بعد مرور سنتين على تنفيذها وشملت العينة مناطق البلاد العشرة وقد اختيرت المدن والقرى بصفتها عينة عشوائية وبثلاث فئات هم المستهلكون والبائعون والمصارف .وكانت النتائج التي توصل إليها البحث من إجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان أكدت نجاح عملية تغيير العملة . فالمستهلكون والبائعون وبنسب وصلت الى (94%) منهم يستخدمون المسكوكات في تعاملاتهم و(90%) منهم أجابوا بان المعاملات وحمل النقود أصبح أسهل بعد التغيير ولم يؤكد أغلبية المبحوثين ارتفاع الأسعار بسبب التغيير , وبخصوص موضوع معرفة أو فهم عملية تغيير العملة قبل حدوثها وبعد برامج الإعلان عنها في البوسترات وفي لوحات الإعلان العامة والإذاعة والتلفزيون أكد (70%) منهم بأنهم عرفوا , ولكن (30%) الآخرين لم يعرفوا ولكنهم بدلوا العملة بعد ذلك. أما البنوك فان (80%) منها أكدت على أن تغيير العملة سهل التسجيل في السجلات المحاسبية , و أن جميع البنوك أجابت بان التغيير أعاد ثقافة استخدام المسكوكات للناس , وأكد (80%) منها على أن التغيير زاد من كفاءة نظام المدفوعات ,وان (80%) منها شغلت نظام المدفوعات الأوتوماتيكي , و(94.7%) من البنوك المبحوثة أكدت أن التغيير قاد الى تخفيض وقت وكلفة المعاملات , وان (88.9%) من البنوك أكدت أن التغيير خفض كلف عمليات الدفع اليدوي Handling Cash للنقود. وان جميع البنوك المبحوثة أكدت على أن عملية التغيير قادت الى كفاءة المتحصلات حيث زاد عدد وحجم المعاملات التي ينجزها أمين الصندوق لليوم الواحد وانخفض عدد الساعات التي يستغرقها عد النقود يوميا من قبلهم أيضا.

المبحث الرابع: تطبيق نموذج Mosley على البيئة العراقية

توصل Layna Mosley من جامعة North Carolina الى سبعة معايير شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف البلدان المدروسة لاختبار دقة عملية تغيير العملة من خلال بحث أجراه على (60) حالة تغيير عملة حصلت خلال المدة 1960-2003 واختلف عدد الاصفار المحذوفة فيها بين صفر واحد في (14) حالة وستة أصفار في (9) حالات وبمعدل حذف هو ثلاث أصفار للحالات الستين . وكان (19) بلدا منها قد غير عملته لمرة واحدة و(10) بلدان لمرتين والأخرى كانت لأكثر من ذلك كالأرجنتين التي غيرت عملتها (4) مرات وصربيا (5) مرات والبرازيل (6) مرات[xvi] .

وفيما يأتي نورد هذه المعايير السبعة التي اختبرها Mosley بالتفصيل ونطبقها على الوضع في العراق كي نصل من خلالها الى مدى صحة قرار تغيير العملة العراقية وفاقاً هذا الأنموذج من عدمه.

المعيار الأول: تملك الحكومات الديمقراطية والتسلطية الأسباب السياسية لإجراء عملية تغيير العملة. فالحكومات الديمقراطية يحتمل أن تجري تغيير العملة استجابة للتضخم العالي ، والحكومات التسلطية يمكن أن تجري تغيير العملة بدون وجود التضخم العالي ولاسيما في حالة وجود الصراعات المدنية أو الأهلية.

يناقش هذا المعيار العلاقة بين طبيعة الحكومة وشروط عملية تغيير العملة وحذف الاصفار فإذا كانت الحكومة تتميز بالأسلوب الديمقراطي فأن الشرط الذي يدفعها نحو تغيير العملة هو وجود التضخم العالي وهذا ما ينطبق على الوضع العراقي إذ أن الحكومة تعمل وفق مبادئ الديمقراطية التي اقرها الدستور العراقي وان الاقتصاد عانى لفترة طويلة زادت على العقدين من مشكلة التضخم المرتفع وكما نلاحظ ذلك من الجدول(1) الذي يبين مستويات التضخم التي دفعت نحو زيادة عدد الاصفار للعملة وعليه فأن إعادة العملة الى وضعها السابق للتضخم بإزالة آثاره يعد مسألة مقبولة وفق هذا المعيار.أما إذا كانت الحكومة تسلطية فأن ما يدفعها لتغيير العملة هو وجود الصراعات الداخلية الأهلية .

وعليه فأن هذا المعيار يدعم تغيير العملة وحذف الاصفار من الدينار العراقي.

المعيار الثاني : *تغيير العملة غالبا ما يأتي بعد فترة تضخم عالي متبوعة بفترة استقرار, و إن الحركة السريعة في انخفاض التضخم تزيد من احتمالية التغيير، و خصوصا في البلدان المفتوحة جدا للتدفقات الرأسمالية الدولية وهي تحت برنامج تكييف تابع لصندوق النقد الدولي والتي تملك بنوكها المركزية استقلالية سياسية .*

إن هذا المعيار يتضمن أربعة معايير فرعية هي :

1- وجود تضخم عالي ينحدر بسرعة نحو فترة استقرار .
2- يحدث في بلدان مفتوحة للتدفقات الرأسمالية الدولية .
3- يكون البلد تحت برنامج تكييف تابع لصندوق النقد الدولي.
4- تمتلك البنوك المركزية لهذه البلدان استقلالية سياسية .

وعند مناقشة هذه المعايير الأربع ومقارنتها مع الوضع العراقي نجد أن المعيار الفرعي الأول متحقق فبالنظر للجدول رقم (1) نرى إن معدلات التضخم في العراق خلال الفترة (1991-2010) مرت بثلاث مراحل الأولى (1991-1995) وفيها كانت عالية جدا إذ بلغت أعلى قيمة لها (492) عام 1994 واقل قيمة كانت عام 1991 وتعد هذه السنوات هي بداية نفاذ العقوبات الدولية على العراق وفيها بدأ السلطة النقدية بطبع الأوراق النقدية في مطابع البنك المركزي العراقي في دار النهرين للطباعة[xvii] وبكميات أغرقت الأسواق بالدينار ذي الورق والطبع الرديء حيث طبعت الاصدارية الثالثة عشرة . والمدة الثانية هي (1996-2002) وفيها انخفض التضخم عن الفترة السابقة بفضل اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء التي تسمح للعراق بتصدير النفط لتغطية نفقاته وساهم تنفيذ هذه الاتفاقية بهذا الانخفاض . والمدة الثالثة كانت (2003-2010) وفيها بدأت السياسات الجدية للبنك المركزي في معالجة التضخم حيث استمر الجزء الأول منها (2003-2007) بنفس معدلات الفترة السابقة أو ربما أكثر بقليل ولكن الجزء الثاني (2008-2010) والذي تم فيه جني ثمار تلك السياسات حيث انخفضت معدلا ت التضخم بشكل سريع ولم تتجاوز (2.7) وهذا الانخفاض خلال السنوات الثلاث يعبر عن استقرار سعري يصلح أن

يكون أساس للبدء بتغيير العملة. وقبل فترة الاستقرار هذه كان من الصعب على السلطة النقدية المباشرة بعملية تغيير العملة لأن فترة الاستقرار لم تكن متحققة لذا فأن أفضليات الإبقاء على العملة دون تغييرها كان أكثر واقعية [xviii]، ولكن بعد فترة الاستقرار هذه والتوقع باستمرارها فقد تغير الموقف تماما ولا بد من التنويه الى أن التضخم يعد متغيرا حاسما في عملية التغيير إذ أن عودته قد تهدم كل الجهود .

أما المعيار النوعي الثاني والثالث فأن العراق يعمل مع صندوق النقد الدولي في برنامج تكييف وإصلاح اقتصادي منذ عام 2003 وان الباب مفتوح أمام التدفقات الرأسمالية ولا سيما في ميدان الاستثمار والتجارة وهنا فأن هذين المعيارين يدعمان عملية التغيير ويسندهما المعيار الرابع الذي يؤكد على مسألة الاستقلالية السياسية والتي ضمنها قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 ودعمها بوضوح الدستور العراقي .
لذا فأن المعيار الثاني بمجمله يدعم عملية تغيير العملة وحذف الاصفار.

جدول (1) معدلات التضخم في العراق للمدة 1991-2010

السنة	التضخم	السنة	التضخم	السنة	التضخم	السنة	التضخم
1991	186	1996	15-	2001	16.3	2006	53.2
1992	83	1997	23	2002	19.3	2007	30.8
1993	207	1998	14.7	2003	33.6	2008	2.7
1994	492	1999	12.5	2004	27	2009	2.8-
1995	351	2000	5	2005	37	2010	2.4

المصدر:البنك المركزي العراقي , النشرة السنوية , سنوات مختلفة.

المعيار الثالث: تغيير العملة كثيرا ما يحصل بعد الانتخابات مباشرة (أو أن هناك فترة عدة سنوات متبقية على الانتخابات اللاحقة) وقلما يحدث قبل الانتخابات مباشرة، ويحتمل حصوله كثيرا في الأنظمة السياسية المقسمة.

لاحظ Mosley في دراسته أن عمليات تغيير العملة في اغلب الدول التي درسها كانت تجري قبل الانتخابات بفترة تسمح للحكومة بمحو الآثار السلبية التي قد تنجم عن عملية التغيير وتعظيم الايجابيات والفوائد كي تسجل في رصيدها الانتخابي للدورة اللاحقة فضلا عن تأكيده على أن ذلك يحصل في الأنظمة السياسية التي تتنافس على الحكم فيها أحزاب سياسية

متعددة أي أن النظام السياسي فيها مقسم بين تلك الأحزاب والتجمعات السياسية ، وعند تطبيق هذا المعيار على العراق فإننا نجد أن عدد الكيانات السياسية التي خاضت الانتخابات في العراق كان عددها (297)[xix] وفقا لإحصاءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق وهذا الرقم يشير الى الكيانات بمجملها حتى وان كان الكيان ليس حزبا أو تجمعا بل سمحت المفوضية حتى للأشخاص المنفردين أو المجاميع التي قد لا يصل عددها الى عشرة أفراد أن يسجلوا في سجلات المفوضية ككيان سياسي ولكن الحقيقة السياسية في العراق تشير الى أن الأحزاب والتجمعات السياسية التي تتنافس على السلطة لا يزيد عددها على ربع هذا العدد ولكن المؤكد والذي ينطبق المعيار عليه هو إن النظام السياسي في العراق مقسم بينها هذا من جانب أما الجانب الآخر من المعيار والذي يتعلق بالمدة المتبقية عن الانتخابات فإنها ليست بالقليلة , وان كانت الحكومة الحالية متحفظة أو على الأقل غير متحمسة لعملية التغيير بعكس الحكومة السابقة التي انتهت ولايتها في عام 2010 إذ أنها هي التي دعت الى عملية التغيير[xx]،ولكن على العموم فان هذا المعيار يساند عملية تغيير العملة وحذف الاصفار.

المعيار الرابع: تغيير العملة قلما يحصل عندما تكون الأحزاب اليسارية في السلطة وكثيرا ما يحدث عندما تكون الأحزاب اليمينية في السلطة السياسية.

إن السلطة في العراق لا يمكن أن يستحوذ عليها حزب واحد بمفرده إذ إن الدستور ضمن تطبيق الديمقراطية فيه وطبيعة الوضع العراقي أنتجت نوعا من الديمقراطية كان محط احترام جميع الأحزاب والكيانات السياسية في العراق فضلا عن مجلس النواب في دوراته المختلفة ، وهذا النوع يدعى بالديمقراطية التوافقية الذي ضمن لكل مكونات الشعب العراقي الاشتراك في العملية السياسية . وهنا لا يمكن لأي حزب سواء أكان حزبا يساريا أو يمينيا أن ينفرد بالسلطة . والملاحظ خلال المدة (2003–2010) إن اغلب الحركات والأحزاب السياسية قد ساهمت بإدارة البلاد سواء أكان ذلك على المستوى الفيدرالي (الاشتراك في الحكومة الفيدرالية) أو على مستوى الإقاليم (أي إقليم كردستان والمحافظات العراقية الخمس عشرة)، وبذات الوقت فإن هذا الوضع السياسي لم ينتج خلال المدة المذكورة سيطرة قوة سياسية متطرفة (يميناً أو يساراً) على الحكومة ، لذا فإن الوصف العام الذي يكون ملائماً لوصف

الأحزاب به هو الاعتدال الذي يمكن أن توصف به الحكومات المشكلة خلال هذه المدة . وبناءً عليه فإن هذا المعيار لا يدفع نحو رفض عملية تغيير العملة وحذف الاصفار وفقا لمضمونه ونصه أعلاه .

المعيار الخامس: يحدث تغيير العملة كثيرا في البلدان التي سبق وان غيرت عملتها فالتجارب السابقة تزيد من احتمالية التغيير.

يؤكد هذا المعيار على أهمية الخبرة السابقة في ميدان تغيير العملة وحذف الأصفار لدى الدولة وأجهزتها الحكومية والمصرفية فتراكم الخبرة يسهل عملية التغيير وهنا نلاحظ أن العراق قام بعملية استبدال للعملة في أواخر عام 2003وكانت في حينها عملية جريئة في ظل ظروف صعبة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعقب تغيير النظام السياسي التسلطي السابق مباشرة وقد توجت بالنجاح وبمدة قياسية وقصيرة جدا إذ إن العملية أنجزت خلال ثلاثة أشهر وان شابتها بعض المشاكل إلا أن النتيجة النهائية هي النجاح في عملية الاستبدال , ولو كانت السلطة النقدية قد اتخذت قرارها في حينها بحذف الاصفار لكان القرار اقل كلفة من تجزئة العملية الى الاستبدال في عام 2003 وحذف الاصفار في وقت لاحق كما أكدت على هذا بعض الدراسات في حينها[xxi]. وهناك تجربة أخرى خاضتها الأجهزة المصرفية في العراق وهي عملية استبدال الطبعة الأجنبية للدينار العراقي بطبعة محلية رديئة أعقاب حرب الخليج الثانية .

وعليه فان هذا المعيار ينطبق على الوضع في العراق وان التجربة السابقة تدعم عملية التغيير في العراق وتزيل من التردد الذي يصاحب عملية التغيير أحيانا ولاسيما في الدول التي ليست لديها مثل هذه التجربة سابقا.

المعيار السادس : يحدث تغيير العملة عندما يكون إحلال العملة (الدولرة) متفشيا في الاقتصاد المحلي ،والذي يتزامن مع وجود التضخم العالي فيها وارتفاع نسبة (العملة المحلية / الدولار).

يدور هذا المعيار حول نقطة أساسية وهي انخفاض قيمة العملة المحلية وما ينجم عنها من تفشي لظاهرة الدولرة في الاقتصاد المحلي وبالنظر الى الجدول (2) نجد أن سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي وصل الى أرقام عالية فقد بلغ في عام (1999) (1972) وان كان هذا الرقم يحتسب بوصفه معدلا سنويا لمجموع التغييرات اليومية خلال السنة إلا أن الملاحظ

في حينها أن سعر الصرف الأجنبي وصل في بعض الأيام والأسابيع الى أكثر من (3000) دينار للدولار الواحد بالتزامن مع نسب عالية للتضخم (انظر جدول -1-) ونتيجة لهذا الانخفاض في قيمة الدينار فقد شاع استخدام الدولار الأمريكي في اغلب المعاملات المحلية ولاسيما المتوسطة والكبير وباتت أسواق السيارات والعقارات والجملة لمختلف السلع الغذائية والمعمرة لا تتعامل إلا بالدولار خلال الفترة السابقة لعام 2003 ونتيجة للتحسن في وضع الدينار فأن إعادة الأمور الى نصابها السابق يعد مسألة ضرورية بحذف الاصفار لإبعاد شبح الدولرة بشكل نهائي عن الاقتصاد وبدء عصر جديد يقوده دينار جديد وقوي.

جدول (2) سعر الصرف الأجنبي تجاه الدينار العراقي دينار/دولار

السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر
1991	10	1996	1674	2001	1929	2006	1475
1992	21	1997	1471	2002	1957	2007	1267
1993	74	1998	1620	2003	1936	2008	1203
1994	456	1999	1972	2004	1453	2009	1182
1995	1674	2000	1930	2005	1472	2010	1186

المصدر:البنك المركزي العراقي , النشرة السنوية , سنوات مختلفة.

المعيار السابع: تغيير العملة غالبا ما يحدث استجابة للمشاكل الاقتصادية في المجتمعات غير المتجانسة في الدول الفتية.

يرتبط هذا المعيار والمعيار السابق بقوة لأنهما يعالجان نقطة مهمة وهي الثقة بالعملة والهوية الوطنية وعلاقتها بتغيير العملة.

إن الثقة في العملة المحلية لا تأتي من قوتها الاقتصادية العالية التي تسمح لها بإجراء مختلف المعاملات المحلية والدولية بمقبولية عالية ومن قوتها في أسواق الصرف والأسواق المالية والنقدية فحسب بل أن الثقة تأتي للعملة من نظرة المواطنين لها بأنها تمثل رمزا وطنيا يميزهم عن غيرهم أسوة بالرموز الوطنية الأخرى التي يحملها تراثهم الحضاري لا سيما إذا كان المجتمع يتشكل من مكونات متعددة ومختلفة قوميا ودينيا وثقافيا كالمجتمع العراقي الذي يتعايش فيه الإفراد على اختلاف قومياتهم ودياناتهم ،فلكي تصبح العملة رمزا للجميع فإنها لابد وان تحمل شيئا من التراث المشترك بينهم والخاص بكل منهم.

لذا فان هذا المعيار يسند عملية استبدال العملة وحذف الاصفار لتعزيز ثقة المـــواطنين العراقيين بعملتهم التي تعرضت للتآكل إبان فترة التضخم وفترة الحكم التسلطي السابق الذي لم يتوان من استخدامها كوسيلة لإظهار تسلطه السياسي وتفرده بالسلطة من خلال وضع صورته على الأوراق النقدية و المسكوكات المعدنية الأكثر تداولا.

المبحث الخامس: تغيير الدينار والآراء المعارضـــة والمتحفظـة

لقد بنت السلطة النقدية العراقية قرارها في عملية الاستبدال على منهج الكلـــف والمنـــافع cost-benefit وأكدت على أن تغيير الدينار وحذف الاصفار منه يعد خطوة مهمة على طريق الإصلاح النقدي وإصلاح نظام إدارة العملة النقدية من خلال هيكلتها للسيطرة على تدفق وإدارة كلفة الكتلة النقدية على نحو امثل .[xxii] وهنا وباستخدام أنموذج Mosley الأكثر شمولا والذي لا يقف عند حدود الكلف والمنافع بل يشمل متغيرات البيئة العراقية الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والسياسية ، وبناء على ما تقدم فأن الآراء المعارضة و المتحفظة على عملية الاستبدال يمكن مناقشتها لتوضيح الصورة أكثر أمام أعين الناس وإبعاد الاضطراب والتشويش منها كي تتوفر القناعة الكافية لديهم قبل الشروع بالعملية . واهم الأفكار والآراء التي يمكن أن تورد في هـــذا المجال ما يأتي :

1- إن عملية حذف الاصفار واستبدال العملة ستكون مكلفة على الاقتصاد والمجتمع ابتـــداء مـــن كلف الدراسة مرورا بكلف الطبع والاستبدال وانتهاء بكلف الدعاوي القضائية والتعويضات الى جانب كلف دعم الاقتصاد أثناء وبعد عملية الاستبدال .[xxiii]

لا احد ينكر إن عملية تغيير الدينار تتطلب تكاليف لانجازها ولكن المناقشة لهذه التكـــاليف تأتي من عدة اتجاهات أولها إن الإبقاء على الدينار يولد للمجتمع تكاليف مستمرة في الميادين المحاسبية والإجرائية للعد والفرز والتخزين وغيرها وكما كانت الإشارة الى ذلك مسبقا وهـــذه الكلف يمكن توفيرها عند تغيير العملة وتقليصها الى اقل حد ممكن ، والاتجاه الثاني الذي يعزز جانب الكلف هو مسألة طبع العملة الورقية وسك العملات المعدنية وهنا يمكن القول إن العـــدد الضخم الموجود حاليا في الاقتصاد من أوراق نقدية والذي يبلغ عدده أكثـــر مـــن (4) مليـــار

ورقة[xxiv] يحتاج الى عمليات استبدال للأوراق التالفة والممزقة والمستهلكة منه , إذ إن العمر التداولي للورقة النقدية لا يزيد على عشرة سنوات بل أنها في ظروف الاستخدام المكثف كما هو الحال في العراق والذي تصل نسبة العملة في التداول الى عرض النقد فيه حوالي 90% فأن عمرها قد يصل الى خمس سنوات[xxv], لذا فإن هذه التكاليف هي أصلا منفقة الى جانب أن الاستبدال سيخفض عدد الأوراق النقدية المصدرة الى ما نسبته (70%) [xxvi] من العدد السابق , لذا فأن التكاليف ستنخفض أيضا بأكثر من هذه النسبة لأن العمر التداولي للورقة الجديدة سيكون أطول من السابقة لسببين أولها لأن المسكوكات ستخفض من عبء الاستخدام عليها وان الأوراق النقدية الكبيرة تكون سرعة استخدامها اقل والثاني إن نوعية الورق ستكون أفضل وأكثر تحملا من الورق الحالي الذي صدر عام 2003 للتطورات المهمة التي حصلت في ميدان طباعة النقود.

أما الإشارة الى كلف التعويضات والدعاوي القضائية فلا علاقة لها بعملية الاستبدال . وكذلك كلف دعم الاقتصاد أيضا لا علاقة لها بذلك إذ أن الدعم الحكومي للنشاط الاقتصادي لا يتأثر بعملية تغيير العملة لأن ما يحدد مبالغ الدعم واتجاهاتها هي الحكومة وضمن سياستها المالية .

2- *إن تغيير العملة وحذف الاصفار لا يقلل كمية الورق المصدر* xxvii*: مع وجاهة هذا الرأي وصحته فان ما يؤخذ عليه هو أن عملية تغيير الدينار لا تتوقف عند الاستبدال لنفس الفئات فقط بل سيتم إصدار فئات نقدية اكبر بحيث إن العدد الكلي للأوراق النقدية سيصل الى (1.18) مليار ورقة بدلا عن (4) مليار ورقة كما ذكرنا آنفا مما يخفض عدد الأوراق المصدرة بشكل كبير الى جانب زيادة مدى الفئات المستخدمة ليس من الأعلى فقط وإنما من الأسفل بإصدار المسكوكات النقدية .*

3- *عمليات الفساد والتزوير التي يمكن أن ترافق عملية استبدال العملة وإعادتها الى التداول واستبدالها ثانية , فضلا عن أن العملية ستزيد من ظاهرة غسيل الأموال* xxviii.

إن تقارير المنظمات الدولية المتخصصة في الشفافية والفساد تؤكد على أن العراق لا زال يحتل موقعا متقدما في قضايا الفساد المالي والإداري[xxix] وعليه فأن الحكومة العراقية والسلطة النقدية عليها أن تسير بخطواتها نحو الأمام مع التقليل من اثر هذه الظاهرة لأنه ليس من

الصحيح التوقف بسبب هذه المشاكل, ولاسيما أن عملية الرقابة في الجهاز المصرفي وعملية الاستبدال يمكن السيطرة عليها أكثر من غيرها , فضلاً عن أن عملية الاستبدال هي واضحة المعالم وخطواتها محددة وواضحة وقصيرة وان الجهات التي تتحمل المسؤولية فيها محددة تماما لذا يمكن تقليل اثر الفساد المالي والإداري فيها الى اقل حد ممكن مع اتخاذ الإجراءات الرادعة للمخالفين . أما عملية غسيل الأموال فلا علاقة لها بعملية التغيير.

4- ***ستكون هناك اتجاهات متصاعدة للمستويات العامة للأسعار و قد يكون من الصعوبة السيطرة عليها فيما بعد***[xxx] ***,لان حذف الاصفار يزيل اثر التضخم عن العملة ولكنه لا يعالج أسبابه***[xxxi].

إن احد المعايير التي تم الاعتماد عليها في اختبار صحة قرار تغيير العملة هو المعيار الثاني الخاص بالتضخم وعلاقته بتغيير العملة وحذف الاصفار والذي تم فيه توضيح البيانات التي أكدت استمرار حالة الاستقرار السعري بمستويات منخفضة للتضخم , وكما يوضحها الجدول(1) . إن هذا الاستقرار هو أساس للاستبدال فيما يتعلق بالتضخم ولا علاقة لعملية تغيير العملة بمعالجة أسباب التضخم.

5- ***إن الوقت الحالي غير ملائم لعملية الاستبدال وحذف الاصفار***[xxxii]. ***تمت دراسة توقيت الاستبدال وفقا لمعايير Mosley وأكدت إن الوقت الحالي مناسب تماما للعملية, ويكون هذا الرأي صادقا لو أن عملية التغيير أجريت قبل هذا الموعد بثلاث أو أربع سنوات ولكنه الوقت الحاضر هو الوقت المثالي للتغيير.***

6- ***تشكل عملية استبدال العملة عبءا على ميزان المدفوعات ولاسيما الميزان التجاري منه*** [xxxiii].

إن عملية تغيير العملة وحذف الاصفار لا تؤثر على القطاع الخارجي لان المعاملات فيه تتم بالعملة الصعبة وليس بالعملة المحلية فضلا عن أن الكميات المستوردة والمصدرة من السلع والخدمات لا تتأثر بعملية التغيير ، ولكن قد تكون هناك آثار ايجابية على المدى البعيد بإقبال المستثمرين الأجانب على توظيف أموالهم في العراق .

وعموما فإن عملية تغيير العملة لا تخلو من المعوقات والكلف أو المخاطر وكما اشرنا الى ذلك ولكن المنافع المتولدة عنها أكثر بكثير عند المقارنة .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

استنادا الى الفقرات التي تمت دراستها في البحث وما تم عرضه من فقرات لدراسة أنموذج Mosley وتطبيقه على العراق و الى جانب دراسة المنافع والكلف نورد الاستنتاجات الآتية:

1. تميز التضخم في العراق بالتصاعد وبلغ ذروته في عام 1994 ثم بدأ بالانخفاض وانتهى بالاستقرار عند مستويات متوسطة الارتفاع للمدة 2003–2007 ثم عاد للانخفاض ليستقر عند مستويات منخفضة للمدة 2008–2010 .
2. أضاف التضخم للدينار عدد من الاصفار ودفع قيمته نحو الانخفاض ووسع انتشار ظاهرة الدولرة في العراق ولاسيما خلال فترة التسعينات والعقد الأول من الألفية الجديدة ورفع مستوى سعر صرف الدولار مقابل الدينار .
3. إن للعراق تجربة في ميدان استبدال العملة كما حصل في أواخر عام 2003.
4. إن المجتمع العراقي يتكون من عدد من القوميات والأديان و الطوائف والتي يعد الدينار واحدا من الرموز الوطنية لها.
5. إن النظام السياسي في العراق مقسم بين مجموعة من الائتلافات والأحزاب والكتل السياسية الممثلة للفئات والطوائف المختلفة للشعب العراقي .
6. إن طبيعة الحكم في العراق هو نوع من الديمقراطية الذي يتم فيه انتخاب مجلس النواب والذي يقوم بدوره بتعيين الحكومة التنفيذية بطريقة توافقية , وان اغلب الحركات والأحزاب السياسية تميل الى الوسط أكثر من قربها من التطرف نحو اليمين أو اليسار.
7. إن كل الدول التي غيرت عملاتها قد غيرت اسم عملتها جزئيا أو كليا والبعض الآخر أعاد التسمية القديمة باستبدال العملة ثانية.
8. إن المنافع التي تتحقق من تغيير العملة في العراق تفوق التكاليف التي يتم تحملها من جراء تنفيذ هذه العملية.

التوصيات

بالاعتماد على ما تم دراسته في البحث وما تم تأشيره في الاستنتاجات خرج البحث بالتوصيات الآتية:

1. إجراء عملية تبديل العملة العراقية بإصدار عملة جديدة تحذف منها ثلاثة أصفار ونقترح تسمية العملة باسم (الدينار الجديد)تمييزا له عن الدينار الموجود حاليا وإبعادا لكل الملابسات التي يمكن أن تنجم عن تشابه الاسم .
2. نقترح إجراء عملية الاستبدال ابتداء من مطلع العام القادم 2013 وتسير خلاله العملتين جنبا الى جنب وتنتهي مدة الاستبدال في نهاية هذا العام ليبقى الدينار الجديد وحده في التداول.
3. نقترح إضافة فئتين للعملة الجديدة هما فئة (خمسين دينار) و(مائة دينار) فضلا عن إعادة الحياة للمسكوكات .

المصادر والهوامش

[i] انظر
-Dogarawa,A.B.,The Economic of Currency Redenomination , MPRA ,N (23195) ,2010,pp3-4.
-Central Bank of Nigeria ,FAQ,S ON The New Naira Policy, p2
www.cenbank.org
- ojameruaye, E., A Qualitative Cost-Benefit Assessment of The Redenomination ,phoenix , USA ,p3
www.gamji.com
.

[ii] Dogarawa,A.B.,The Economic of Currency Redenomination , op. cit. p4.

[iii] Mosley .L., Dropping Zeros, Gaining Creditability? Currency Redenomination in Developing Countries ,University of North Carolina ,Annual meeting of The American Political Science Association , Washington D.C. ,2005 , p2.
. www.unc.edu

[iv] Alao, R.O.,Revisiting The Central Bank of Nigeria, Journal of African Macroeconomic Review vol. (1) no.(1) , 2011, p6.

[v] انظر –د.مظهر محمد صالح , اعادة هيكلة العملة العراقية, البنك المركزي العراقي, www.cbi.iq .
- Adewole ,B. , Nigeria,s Naira Redenomination Strategy , Lead Capital ,2007,pp. 1-2
www.leadcapital.com
- ojameruaye, E., A Qualitative Cost-Benefit…., op. cit. pp.1-2.

[vi] انظر
- CBG, The Effect of The Redenomination …. Op. cit. ,pp.5-7.
- ojameruaye, E., A Qualitative Cost-Benefit…… op. cit. ,pp.3-8.
- Dogarawa,A.B.,The Economic of Currency Redenomination , op. cit. pp.9-11.
- Investors of Iraq ,Currency Redenomination Impact on Economy , pp.1-2,
www.investsiraq.com
- Geithner, T., Lessons From Crisis In Argentina, IMF, 2003, p70,
www.imf.org
- Adewole ,B. , Nigeria,s Naira Redenomination Strategy… op. cit. p3.

[vii] انظر
-
-Central Bank of Ghana (CBG), The Effect of The Redenomination of The Ghanian Cedi on The Economy of Ghana ,pp1-3,
www.ivythesis.typepad.com
-
- Central Bank of Ghana (CBG) , Benefit of The Redenomination , p1,
www.ghanacedi.gov
-- ojameruaye, E., A Qualitative Cost-Benefit…… op. cit. ,pp.13-17.

[viii] انظر
- CBG, The Effect of The Redenomination … op. cit. pp.4-6.
- ojameruaye, E., A Qualitative Cost-Benefit…… op. cit. ,pp.13-17.
- Dogarawa,A.B.,The Economic of Currency Redenomination , op. cit. pp.9-11.
- Alao, R.O.,Revisiting The Central Bank of Nigeria, op. ,cit., pp.10-11.

[ix] - د. رمزي زكي(التأريخ النقدي للتخلف)عالم المعرفة,العدد 118 الكويت 1987 ص107-108.

[x] - المارك الألماني- المارك الألماني www.ar-ar.facebook.com/topic

[xi] - محمد الجو يني (عملات بوليفيا) متاح على الموقع www.3omtaty.com

[xii] - فكرية أبا يزيد(قراءة تاريخية للعملة السودانية)تقريرا متاح على الموقع www.sunanews.net/sudan-special-reports

[xiii] - انظر

- Kaplan ,m ,,kalyoncy , H- and Yucel ,F. (currency substitution: evidence from turkey) International Research Journal of-Finance and Economics ,issue (21) 2008.

-New lira-com (new Turkish lira Questions & Answers), 2009 www.newlira.com

- Wikipedia, The Free Encyclopedia (Turkish lira), . www.wikipedia.org

-Watson, Ivan, (turkey to Drop of Currency Zeros to Battle Inflation) , www.npr.org/templates

[xiv] - انظر

- سرمد عباس جواد {بوليفار فنزويلا الجديد بين النجاح والإخفاق} الدائرة الاقتصادية ،وزارة المالية ،العراق ،العراق2008

-{بدء تداول العملة الجديدة في فنزويلا }متاح على الموقع www.aawsat.com

[xv] Bank of Ghana , Post Redenomination Survey of Banks Consumers and Retailers, 2009. www.bog.gov.gh/.../**2009/post**%20**redenomination**%20final

[xvi] Mosley .L., Dropping Zeros, Gaining Creditability? Currency Redenomination in Developing Countries ,University of North Carolina ,Annual meeting of The American Political Science Association , Washington D.C. ,2005 , p2.

[xvii] وليد عيدي عبدالنبي وعبد عبدالله , تطور العملة العراقية وتنظيم استبدالها بعملة جديدة, المديرية العامة للإصدار والخزائن , البنك المركزي العراقي , ص5.

[xviii] مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية , التقرير الاستراتيجي العراقي ,تحرير د.عبد علي كاظم المعموري , دار بيسان , بيروت , 2011 , ص 257-258.

[xix] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات , الكيانات المصادق عليها لانتخابات مجلس النواب العراقي ,2010 www.ihec-iq.com

[xx] د. مظهر محمد صالح ،تصريح صحفي نائب محافظ البنك المركزي www.shafaaq.com

[xxi] د.عبدالحسين جليل ألغالبي , نحو دينار عراقي امثل (الكميات والفئات) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية , العدد (2) 2004.

[xxii] د. مظهر محمد صالح (أعادة هيكلة العملة العراقية) البنك المركزي العراقي 2012 .

[xxiii] د. هشام احمد (الدينار العراقي وحذف الاصفار الثلاثة) ، الورقة متاحة على المواقع www.ankawa.com ، www.aliraqiah.com

[xxiv] د.مظهر محمد صالح , المصدر السابق , ص1.

[xxv] د.مظهر محمد صالح نفس المصدر اعلاه ص5

[xxvi] تخفيض عدد الاوراق يأتي بسبب اصدار الاوراق النقدية الكبيرة الجديدة والمسكوكات ،

[xxvii] د. احمد ابريهي العلي (حذف الاصفار من العملة العراقية) ، مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني www.pukmedia.com

[xxviii] انظر

- احمد أبو النجا ، استبدال العراق لعملتها يفضي الى اكبر عمليات فساد ، مقال نشر على الموقع www.nuqudy.com

- عباس ألغالبي ، حذف الاصفار والعنبكي ،مقال متاح على موقع جريدة المدى

www.almadapaper.net
-تصريحات لمسؤولين حكوميين متاحة على المواقع .
. www.iraqdirectory.com/displaynewsr
www.ana-hura.com/modules.php?name=news&file

[xxix] Smith D., world Corruption Special Report , 2011
www.economywatch.com/economy-business-and-finance-news

[xxx] د.فلاح حسن ثويني (استشراف لمحاولة رفع الاصفار عن العملة في العراق) الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد, 2011.

[xxxi] د.محسن علي حسن (حذف الاصفار من الدينار علاج للتضخم أم خطوة في الإصلاح النقدي) www.eco.to-relax,net/t117-topic.

[xxxii] انظر-
- -مقال بعنوان (حذف الاصفار من العملة العراقية يحتاج الى إستراتيجية نقدية خاصة) متاح على الموقع www.lknews.com/news
- مقال بعنوان (قلق بسبب حذف الاصفار من العملة العراقية) متاح على الموقع
- www.aliraq-online.com123181.html

[xxxiii] انظر مقال بعنوان (البنك المركزي : انجاز 50% من مشروع حذف الاصفار من العملة) متاح على الموقع www.alcauther.com/html/modules